# الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية

# Private military and security companies and their role as influential actor in international relations

**طالب ياسين: أستاذ محاضر ب**
**كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير**
**جـــامعـة الجزائـر3**

**تاريخ إرسال المقال:** 2018/08/20 **تاريخ قبول المقال:** 2018/09/28

**الملخص**

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أصبحت الآن جزء لا يتجزأ من الحروب الحديثة، وهي كيانات يتم إنشاؤها في شكل شركات تجارية تسعى لتحقيق الربح مقابل تقديم خدمات في المجال العسكري والأمني للدول التي تطلب تلك الخدمات، وهو ما جعلها أحد أهم الفاعلين في مسار العلاقات الدولية.

إن أحد أهم المخاطر التي يتعرض لها القانون الإنساني الدولي هو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تستفيد من سمعتها "السيئة" في سوق مجزأة، حيث تقوم الدول بتوظيفها بشكل متزايد للعمل في المناطق التي تحدث فيها صراعات مسلحة، بل أنها أصبحت أكثر جاذبية لأن أعضاءها يعملون خارج القوات النظامية الرسمية للدول، ومن ثمة ليس من السهل تحميلهم مسؤولية الإنتهاكات التي يرتكبونها.

ومع ذلك، فإن وجودها يستمر في إثارة الجدل، ومشاركتها كممثل خاص في الصراع بين الدول لا يخلو من إثارة أسئلة حول هذه المسألة والجانب القانوني لهذه القضية الخاصة، المرتزقة، القانون الدولي الإنساني، النزاع المسلح، خصخصة الأمن.الشركات العسكرية و الأمنية.

**الكلمات المفتاحية**: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، المرتزقة، القانون الدولي الإنساني، النزاع المسلح، خصخصة الأمن.



**المؤلف المرسل: طالب ياسين، taleb.yacine2000@yahoo.com**

.**Abstract**

Private military and security companies are now an integral part of modern wars. These are entities established as for-profit commercial companies that provide military and security services to countries that request them, making it one of the most important players in international relations.

However, their presence continues to generate some controversy and their participation as a private actor in interstate conflict raises questions about the accountability and the legal aspect of the issue.

One of the most serious threats to international humanitarian law is the private military and security companies that benefit from their "bad" reputation in a fragmented market where they are increasingly employed by countries to work in areas where armed conflicts occur. They are even more attractive because their members work outside Official state forces, and hence it is not easy to hold them responsible for the abuses they commit.

**Key words**: Private military and security companies, Mercenaries, International humanitarian law, Armed conflict, Privatization of War.

## مقدمة

إن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ظاهرة قديمة بشكل ونمطٍ جديد، حيث كانت وإلى غاية الحرب العالمية الثانية تتمثل في المرتزقة، التي عرفتها الكثير من الدول الإستعمارية والأمبراطوريات، لكن البروز اللافت لهذه الشركات كان بعد الحرب العالمية الثانية، و في فترة الحرب الباردة، خاصة وأن دورها يتمثل في تقديم كل الخدمات التي لها صلة بالمجالين الأمني والعسكري.

وتُعرف هذه الشركات بأنها كيانات في شكل شركات تجارية تسعى لتحقيق الربح المادي، وتُقدمُ مجموعة من الخدمات القانونية التي كانت توفرها الجيوش الوطنية في السابق، أي قبل خصخصة الحروب والأمن، أين كانت الدول هي التي تحتكر وسائل القوة والإكراه.

تتميزُ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عن غيرها بأنها شركات تجارية، تقدم خدمات متنوعة ذات الصلة بالمجال العسكري والأمني، إضافة إلى الإحترافية والإنضباط العالي لعناصرها في أداء المهام المنوطة لهم، وبالمقابل تتصف بالوحشية والقسوة في تعاملها مع الطرف الخصم في الحروب، أو الأفراد في المناطق التي تعرف الفوضى و الإنفلات الأمني، ولعل العراق بعد سقوط بغداد أحسن مثال على ذلك.

إن الظهور اللافت والفعلي للشركات العسكرية و الامنية الخاصة كان مع نهاية الحرب الباردة وتغير معطيات الواقع الدولي، حيث أصبحت هذه الشركات من أهم الفاعلين، من غير الدول والمنظمات الدولية، على صعيد العلاقات الدولية، ذلك أن دولاً كثيرة و منظمات دولية عدة طلبت الإستعانة بالخدمات العسكرية والأمنية التي تقدمها هذه الشركات، بما فيها منظمة الأمم المتحدة.

ولعل ما ساعد في التنامي السريع لهذه الشركات هو تغير معطيات الواقع الدولي، حيث ظهرت الحاجة الملحة للأمن والدفاع لاسيما في ظل انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي والجرائم العابرة للحدود، وتخلي الدول عن أهم أدوارها التقليدية وهي احتكار استخدام القوة والإكراه. بل أن الكثير من الجيوش النظامية لم تعُد تستطيع شن بعض الحروب إلا بالإستعانة بالخدمات المقدمة من قِبل هذه الشركات.

إن ظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لم يلق مباركة وترحيبا من كل الفقه الدولي، بل أن جانبا كبيراً من هذا الأخير عارض وبشدة نشأة ونشاط هذا النوع من الشركات، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تخلي الدولة عن وظائفها التقليدية من جهة، ومن جهة أخرى اتجاه العالم إلى خصخصة الحروب والأمن وما له من تأثيرات سلبية على واقع العلاقات الدولية و القانون الدولي، لاسيما في مجال حقوق الإنسان.

وفي سبيل تحقيق الربح المادي تضطلع الشركات العسكرية والأمنية بمجموعة من الوظائف والأدوار داخل وخارج حدود الدولة التي أنشأتها وصدرت وفقًا لتشريعاتها، منها الدعم اللوجيستي للجيوش النظامية للدول، أو المشاركة في حفظ الأمن و النظام العام في المراحل التي تلي النزاعات المسلحة أو سقوط الأنظمة، أو المشاركة المباشرة في النزاعات المسلحة إلى جانب الدول التي تُعاني قواتها النظامية من ضُعفٍ و فعالية في الأداء.

من خلال ما تقدم يُمكن أن نطرح الإشكالية التالية: ما هي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؟ ماهي أسباب وتداعيات ظهورها على مسرح العلاقات الدولية؟ و ما هي الأدوار التي تضطلع بها في مجال صناعة الأمن؟. كل هذه التساؤلات وغيرها سنحاول الإجابة عنها من خلال هذا البحث الذي قسمته إلى مبحثين على النحو التالي:

**المبحث الأول**: مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

**المطلب الأول**: نشأة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، تعريفها وخصائصها.

**المطلب الثاني**: الإختلاف الفقهي حول نشأة ووجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

**المبحث الثاني**: أسباب و تداعيات ظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ومهامها.
**المطلب الأول**: أسباب اللجوء إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.
**المطلب الثاني**: الأدوار والمهام الموكلة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

## المبحث الأول
## مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

لقد ازدادت ظاهرة استخدام المؤسسات العسكرية والشركات الأمنية الخاصة في السنوات الأخيرة، وبطبيعة الحال، فإن عملاء هذه الشركات غالباً ما ينتمون إلى القطاع الخاص، ومع ذلك، تلجأ كل من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وكذلك الدول إلى خدماتها [1]. وفيما يلي نتطرق لبعض الجوانب النظرية والقانونية للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة على النحو التالي:

### المطلب الأول
### نشأة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، تعريفها وخصائصها

تُعد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أحد الكيانات التجارية التي يتم التعاقد معها لتقديم خدمات ذات صلة بالمجال العسكري والأمني، كحماية الأشخاص والأعيان، مرافقة الشخصيات العامة وحمايتها، حماية المنشآت والمرافق، احتجاز السجناء واستجوابهم ... إلخ. وفي ما يلي سنحاول التعرض إلى نشأة، تعريف وخصائص الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على النحو التالي:

#### الفرع الأول
#### نشأة و تطور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

إن الإرتزاق العسكري ظاهرة قديمة تضرب جذورها في أعماق التاريخ، عرفته مختلف العصور والشعوب السابقة واللاحقة، حيث كانت الإمبراطوريات والدول تستعين بمقاتلين لا يحملون جنسيتها للمشاركة في الحروب مقابل أجر مادي.

بدءًا من العصر القديم استغل الرومان مقاتلين من الشعوب الأخرى التي يحتلونها في المشاركة في الحروب وتوسيع الرقعة الجغرافية للأمبراطورية، و مروراً بالعصر الوسيط في حرب المائة عام مثلا بين فرنسا و انجلترا، حيث تم اللجوء إلى تجنيد المرتزقة من باقي الشعوب الأخرى، خاصة من قِبل الإنجليز الذين كانو مقاومين للتبعية لملوك فرنسا.

كما عرفت الولايات الإيطالية في السنوات (1337-1453) شكل جديد ومنظم من المرتزقة يطلق عليه "Les condoieri"، حيث يتم الإرتباط بالدولة عبر عقودٍ قانونية، مع ميزانية لتجنيد و تجهيز الرجال للقتال [2].

وصولا إلى العصر الحديث " كان مثلاً الحرس العامل لدى البابا في دولة الفاتيكان عبارة عن كتيبة من المرتزقة السويسريين كلفتهم الكنيسة عام 1506م بحماية البابا" [3].

كما كان لولادة الإمبراطوريات الاستعمارية، ولا سيما تلك الإمبراطورية البريطانية، دور كبير في ظهور الشركات الخاصة، أين تأسست شركة الهند الشرقية الإنجليزية الشهيرة في عام 1601 وتلقت من الملكة إليزابيث الأولى احتكار التجارة في المحيط الهندي لمدة خمسة عشر عامًا وبعد ثماني سنوات، لفترة غير محددة [4].

واستمرت هذه الظاهرة في التطور إلى غاية العصر المعاصر، حيث تم تجنيد مقاتلين مأجورين أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية لتحرير الدول الأوروبية من الإحتلال النازي، وبعد انتهاء الحرب تم استخدامهم لقمع حركات التحرر في بلدان العالم الثالث، لاسيما في عقد الخمسينات و الستينات من القرن الماضي.

لكن ظاهرة المرتزقة ابتداءً من سنة 1946م ظهرت بأسماء جديدة، وبشكل منظم في شكل شركات تجارية تهتم بكل ما له صلة بالمجالين الأمني والعسكري، محاولة من المجتمع الدولي طي صفحة المرتزقة كمصطلح شنيع تم اللجوء إليه لكسب الحروب والسيطرة على مناطق النفوذ.

يرى بعض الباحثين (مصطفى السيد أبو الخير، Benjamin Perrin ، Holger P Hestermeyer) أن بداية تأسيس الشركات العسكرية والأمنية يعود لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد تأسيس شركة " داين كورب DynCorp " على أيدي جماعة من المحاربين القدامى في الولايات المتحدة الأميركية في العام 1946. ويرى البعض الآخر (أحمد علي سالم، أميمة عبد اللطيف، ، John Geddes ) أنها تعود لفترة منتصف الستينيات من القرن الماضي، حين أنشأ الكولونيل الإنكليزي الاسكتلندي السير ديفيد سترليتغ شركة " ووتش غارد انترناشيونال Watch Guard International" والتي قدمت خدماتها لبعض دول الخليج [5].

كما عملت هذه الشركات على حراسة رؤساء الدول القادمين عبر الانقلابات في دول العالم الثالث والتي عادة ما تكون مدبرة من الخارج، أو حماية حكوماتها وحماية آبار النفط ومناجم الماس كما في أفريقيا، وحتى أنها كانت تقوم بانقلابات على أنظمة الحكم التي ترفض الهيمنة كما حدث في جزر القمر بقيادة المرتزق الفرنسي بوب دينار، وفي دول أخرى مثل غينيا وجزر سيشل وغيرها من الدول [6].

لقد شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة طفرة رهيبة لهذه الشركات التي تنامت كالفطريات، و أصبحت من المؤثرين الجدد على مسار العلاقات الدولية، و ظهر ذلك بوضوح من خلال الحرب على أفغانستان (2001) والحرب على العراق (2003)، حيث كان لهذه الشركات دور كبير في مساعدة قوات الحلفاء في عملية الإحتلال، لما تمتاز به هذه الشركات من خصائص سنتطرق إليها لاحقًا.

## الفرع الثاني
## تعريف و خصائص الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

الحقيقة أن التعاريف التي قيلت بخصوص الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تعددت واختلفت، حيث أصبحت أحد الفاعلين الرئسيين- من غير الدول- المؤثرين في مسار العلاقات الدولية في عالم اليوم، وفيما يلي يُمكن ذكر البعض منها على النحو التالي:

- " هي شركات تجارية تقدم خدمات عسكرية أو أمنية، مقابل رسوم، بواسطة أشخاص طبيعيين أو معنويين" [7].

- "جميع المؤسسات التجارية التي تقدم خدمات مباشرة أو عسكرية أو أمنية قيمة على المستوى الوطني أو الدولي" [8].

- " منظمة مدنية، خاصة، تعمل في مجال العمليات العسكرية في تقديم المساعدة والمشورة والدعم العسكري، وتقدم الخدمات التي تقدمها عادة القوات المسلحة الوطنية" [9].

- " الشركات التي تسعى إلى تحقيق الربح وتقدم مجموعة كاملة من الخدمات القانونية التي كانت توفرها الجيوش الوطنية في السابق" [10].

- " هي الشركات التي توفر الحماية المسلحة للمباني أو الأشخاص ، وقادرة على الدفاع ضد قوات حرب العصابات أو العمل كحراس شخصيين..." [11].

- " هي كيانات تجارية خاصة تُقدم خدمات عسكرية و/أو أمنية، بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها، وتشمل الخدمات العسكرية والأمنية، بوجه خاص، توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص والممتلكات مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى، وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها، واحتجاز السجناء، وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية و لموظفي الأمن" [12].

تتفق كل التعاريف السالفة الذكر على أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تتميز عن غيرها بأنها شركات تجارية، تقدم خدمات متنوعة ذات الصلة

بالمجال العسكري والأمني، إضافة إلى الإحترافية والإنضباط العالي لعناصرها في أداء المهام المنوطة لهم. وفي ما يلي نتناول هذه الخصائص على النحو التالي:

- **شركات تجارية**: تعد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نظر مؤسسيها والمؤيدين لوجودها شركات تجارية شأنها شأن باقي الشركات ذات الصلة بالمجال الإقتصادي والخدماتي، فهي تقدم مجموعة خدمات مقابل الحصول على مقابل مادي، أي أن هدفها ربحي و هو ما يضفي عليها طابع التجارية.

وتتفاوت هذه الشركات في حجمها من شركات صغيرة تضم عناصر قليلة العدد، تقدم خدمات استشارية فقط إلى شركات كبرى تضم آلاف العناصر، تقدم خدمات متنوعة [13]، تشترك في الحروب والنزاعات المسلحة، وتتخطى نشاطاتها حدود الدولة التي أنشأتها، مع العلم أن هذا النوع من الشركات يقتات من تجارة القتل والدمار والحروب، إذ لولا الحروب والنزاعات المسلحة لما كان لها وجود.

- **الإحترافية، الوحشية والإنضباط العالي لعناصرها:** من المعلوم جدا أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي شبكات غير رسمية من المقاتلين والفنيين، الذين يتحركون بسرعة فائقة، لإجراء مهمات محددة [14]، هذه الشبكات يُديرها في الغالب قدماء الإطارات في وحدات النخبة في الجيوش النظامية، وبالتالي فهم يتمتعون باحترافية كبيرة و سرعة فائقة وجودة عالية في أداء الوظائف والمهام الموكلة لهم، سواء في حالات الحرب أو السلم.

كما أن عناصر هذه الشركات يُنفذون الاوامر الصادرة إليهم من قبل رؤسائهم بحذافيرها ومهما كانت قساوتها، بل ويتجردون في أحيان كثيرة من الإنسانية في حالات الإعتقال، التعذيب والإستنطاق، ولعل ما حدث في سجن أبو غريب في العراق أحسن مثال على ذلك.

- **العمل خارج دولة المنشأ**: إن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تتدخل في صراعات خارج دولة المنشأ أي أنها تعمل عادة خارج دولة المنشأ التي أنشأت فيها [15]، من خلال المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في العمليات العسكرية للدولة التي نشأت وفقًا لقوانينها، أو التدخل من خلال إبرام عقود توريد الخدمة مع دول أخرى.

- **غياب القيود و المعايير المهنية**: إذ لا تلتزم بأي قيد سوى ذلك الذي تقبل به طواعية، وهو الأمر الذي يعني إمكانية قيامها في بعض الحالات بدعم جماعات مشبوهة، فمثلاً أعلنت شركة "ساند لاين" البريطانية أنها تعمل فقط مع الحكومات الشرعية، التي تتمتع بعلاقات ودية مع الغرب، غير أن هذه الشركة أضافت لنفسها وظائف

إضافية تتمثل في دعم حركات التحرر الوطني الحقيقية المعترف بها دولياً، وهي خطوة تهدف من خلال توسيع قاعدتها السوقية [16].

- **الملكية الخاصة**: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي شركات مملوكة للأفراد وليست مملوكة للحكومات أوالدول، لذلك فهي شركات خاصة تنشأ لحساب الأفراد المؤسسين لها [17]، و بالتالي فإن هذه الشركات تتكون من هيكل تنظيمي مثل الذي تعتمده باقي الشركات، أي رئيس مدير عام ومجلس إدارة وموظفين، كما أن أرباح هذه الشركات تُصب في الحسابات المصرفية لمالكيها.

## المطلب الثاني

## الإختلاف الفقهي حول نشأة و وجود الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي اليوم جزء لا يتجزأ من الحروب الحديثة. ومع ذلك فإن وجودها يستمر في إثارة الجدل، ومشاركتها كممثل خاص في الصراع بين الدول لا يخلو من إثارة أسئلة حول المسألة والجانب القانوني لهذه القضية [18]. من هنا اختلف الفقه الدولي في وجود ونشاط ومشروعية هذا النوع من الشركات بين مؤيد ومعارض، و قدم كل فريق حججه ومبرراته بخصوص هذه المسألة، وفي مايلي نحاول إبراز كل موقف على حدى على النحو التالي:

### الفرع الأول

### الرأي المؤيد لوجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

يُدافع المؤيدون لوجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بشراسة عن هذه الكيانات، ويُقدمون في سبيل ذلك مبررات وحجج يرون انها كافية لإضفاء مشروعية كاملة على أنشطة هذه الشركات، و في ما يلي نستعرض مبررات هذا الفريق على النحو التالي:

1.أن هذه الشركات هي مقاولات شانها في ذلك شأن باقي الشركات في القطاعات الإقتصادية والخدماتية الأخرى، بحيث تم إنشاؤها بنفس الشروط و بناء على نفس النصوص القانونية في بلد المنشأ، وبالتالي فإن نشأتها قانونية و بالتبعية فإن أنشطتها شرعية.

2.أن استعمال الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة في مناطق الصراعات والنزاعات المسلحة أسهل و أفضل من نشر القوات النظامية و الجيوش، القوية منها أو الضعيفة، لما تتسم به هذه الشركات من سرعة الإنتشار، الدقة في التنفيذ والقدرة على السيطرة على الأوضاع السائدة، لأن مهامها محددة بدقة من جهة، ومن جهة أخرى فهي لا

تحتكمُ لأية قواعد أو ضوابط ذات الصلة بالقانون الدولي كما هو الحال بالنسبة للجيوش النظامية.

3. أن أعمال الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة تختلف اختلافا جوهريا عن أعمال "المرتزقة"، فهذه الشركات يُحارب عناصرها إلى جانب الحكومات الشرعية ذات السيادة "أي الدفاع عن شرعية نظام حاكم"، في حين أن المرتزقة يهدفون إلى تحقيق الكسب المادي من وراء تدخلهم [19] في النزاعت المسلحة و بؤر الصراعات، كما كان يفعل المرتزقة الأفارقة دفاعًا عن نظام معمر القدافي أيام الصراع في ليبيا.

4. أن تكلفة هذه الشركات أقل بكثير من تكلفة الجيوش النظامية، ذلك أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تستطيع توظيف عناصر محليين ينتمون للدولة التي تعمل فيها هذه الشركات مقابل أجور زهيدة و غياب للتأمين الصحي ... إلخ، كما هو الحال في دولة اليمن مثلا، عكس المنتسبين الذين يحملون جنسيات غربية فهم يحصلون على رواتب عالية جدا وامتيازات غير محدودة.

5.أن نشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة غير مخالف لمبدأ السيادة في الدولة التي تعمل فيها هذه الشركات، ذلك أن هذه الأخيرة دخلت للنشاط بموجب عقود قانونية تم إبرامها مع سلطات الدولة التي طلبت خدماتها، فهي شركات تجارية تعمل وفق آلية العرض والطلب في السوق.

6.أن أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي أنشطة شرعية رغم افتقارها لإطار قانوني دولي واضح المعالم، إذ يكفي فقط تنظيم عمل هذه الشركات من خلال: وضع قائمة بالأعمال والخدمات التي يُسمح لهذه الشركات القيام بها، تنظيم كافة مراحل إبرام عقد العمل بين الدولة وهذه الشركات، إخضاع هذه الأنشطة للقوانين الجنائية والمسؤولية المدنية، وتحديد الجهة المسؤولة عن الرقابة على تلك الشركات [20] في بنود العقد، كأن يتم إنشاء لجنة خاصة مشتركة ما بين وزارة الدفاع و وزارة الداخلية في الدولة المستقبلة لهذه الشركات.

## الفرع الثاني

## الرأي الرافض لوجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

خلافًا للإتجاه السابق ظهر فريق من الفقه القانوني يُعارض وبشدة وجود هذا النوع من الشركات، وينفي أي مشروعية عن نشاطها، وفي سبيل ذلك يُقدم هذا الإتجاه مجموعة من المبررات يُمكن ذكر البعض منها على النحو التالي:

1. أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي شركات تجارية بامتياز، تسعى لتحقيق الربح على حساب الأرواح والممتلكات، فلا قوانين ولا أعراف تحكم أنشطتها، فهي تتجرد من كل القيم الأخلاقية والإنسانية في سبيل الحصول على المقابل المالي.

2. أن نشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هو امتدادٌ لعمل المرتزقة: حيث يُطلق عليهم الأستاذ **Thierry Garcia** مصطلح "المرتزقة الجدد"[21]، ذلك أن عمل هذه الشركات لا يخضع لمعايير قانونية محددة وثابتة. وحتى النصوص القانونية الدولية التي تناولت المرتزقة مشكوك فيها، لاسيما فيما يتعلق بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفوها[22]، هذه الأخيرة وإن تعددت تسمياتها البراقة واختلفت، إلا أنها أوجه لعملة واحدة هي "المرتزقة" فكلاهما يسعى لتحقيق المقابل المادي من خلال تقديم خدمات ذات صلة بالمجال العسكري والأمني.

3. فقدان الدولة لوسائل القوة والردع: لقد وُجدت مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية لاحتكار وسائل القوة و الإكراه، لكن دخول الشركات العسكرية والأمنية مجال منافسة الدول في مجال الأمن جعل من هذا الأخير سلعة بيد هذه الشركات تقدمها لمن يدفع أكثر، وأصبحت بذلك أحد الفاعلين الرئيسين في صناعة الأمن في العالم، نتيجة الإتجاه العالمي لخصخصة الأمن والحروب.

4. التدخل في شؤون الدول والتأثير على سيادتها: إن لجوء الدول إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أو فرضها عليها من قِبل دولٍ أخرى يرهن سيادتها، ويجعل قرارها السياسي ومقدراتها بيد أشخاصٍ أجانب لا يربطُهم بالدولة إلا عقد تقديم خدمة، وهذا الأخير ينطوي على جانب كبير من الغموض والسرية في بنوده. بل أن الكثير من الدول المستقبلة لهذا النوع من الشركات فقدت السيطرة على هذه الكيانات وعلى تحديد مهامها ومجال عملها، وهذا يتعارض مع مبدأ سيادة الدولة على إقليمها الذي يُعد أحد القواعد الآمرة في القانون الدولي.

5. أن الأموال التي تُدفع لهذه الشركات تخرج من الدولة، وعادة ما تكون بالعملة الصعبة، مما يؤثر على عملية التنمية الإقتصادية، أما الأموال التي يحصل عليها أفراد الجيوش النظامية فلا تخرج من الدولة وإنما يُعاد صرفها داخل الدولة، مما يدفع عجلة التنمية الإقتصادية في هذه الدول[23]، أي أن أموال الدولة التي تدفعها لأفراد قواتها النظامية لا تخرج خارج حدود إقليمها وإنما تبقى في الدورة الإقتصادية لهذه الدولة.

6. أن استغلال هذه الشركات قد يكون لزعزعة الأمن في دولة ما أو إسقاط حكومة شرعية، وهو ما يشكل خطورة على السلم والأمن الدوليين، وزعزعة للإستقرار الداخلي للدول، فقد لجأت إليها حكومات ديكتاتورية لقمع حركات التحرر والمعارضة[24].

## المبحث الثاني

## أسباب و تداعيات ظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة و مهامها

تتعدد أسباب اللجوء إلى خدمات الأمن المقدمة من قِبل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، حيث تلجأ الدول إلى طلب تلك الخدمات لأسباب سياسية، إقتصادية وعسكرية، كعدم قدرة الدولة على بسط نفوذها على كامل إقليمها، ضعف القدرة القتالية للجيوش الوطنية، اتجاه الدول نحو تقليص ميزانية الدفاع، رغبة الدول خوض حرب بالوكالة ضد دول أخرى ... إلخ.

إن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تضطلع بمجموعة من الوظائف والأدوار داخل وخارج حدود الدولة التي أنشأتها وصدرت وفقًا لتشريعاتها، منها ما هو لوجيستي و منها ماهو عسكري و أمني. و في ما يلي نستعرض كل هذه النقاط على النحو التالي:

### المطلب الأول

### أسباب اللجوء إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

لقد تزايد، في السنوات الأخيرة، اللجوء إلى الإستعانة بخدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، رغم ما تثيره هذه الشركات من إشكالات قانونية، سياسية وعملية .. إلخ، ويرجع اللجوء إليها إلى مجموعة من الأسباب يُمكن ذكر البعض منها على النحو التالي:

#### الفرع الأول

#### الأسباب السياسية لظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

إن الأسباب السياسية للجوء إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لا يُمكن حصرها، لكن سنحاول التعرض للبعض منها، بايجاز، على النحو التالي:

- **الغياب التام لوجود الدولة في بعض أقاليمها:** سبق القول أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تقتاتُ من تجارة الموت والحروب، حيث كثيرًا ما تستعين بها الدول، خاصة الضعيفة منها، لفرض الأمن في المناطق التي يصعُبُ على الدولة الوطنية السيطرة عليها أو التحكم فيها.

- **تأثير الرأي العام الداخلي على القرارات السياسية لبعض الدول**: محاولة منها للتقليل من خسائرها البشرية خوفًا من ردة فعل الرأي العام الداخلي، تعهد بعض الحكومات الوطنية لهذه الشركات مهمة تحقيق السلم وصناعة الأمن، خارج حدودها الإقليمة، لما لها من قسوة و خبرة في هذا المجال.

- **فقدان الأنظمة الحاكمة للثقة في الجيش الوطني و الأجهزة الأمنية المختلفة**: تتحقق هذه الحالة في وصول نظام جديد للسلطة، حيث أن الواقع يُثبت دوما فقدان هذه الأنظمة الجديدة- كما في العراق مثلاً بعد سقوط نظام صدام حسين- للثقة في الجيش الوطني والأجهزة الأمنية المختلفة، لأن الكثير من عناصر هذه الأجهزة يبقون يدينون بالولاء للنظام السابق، وهذا ما يجعل هذه الأنظمة تلجأ إلى هذا النوع من الشركات لتأمين المرافق الحساسة في الدولة، وكذا تأمين الحماية للشخصيات العامة فيها.

- **انحسار عصر الاستعمار العسكري** مما جعل الدول الاستعمارية تستعمل حكام عملاء تحميهم بمثل تلك الشركات، لحماية هؤلاء الحكام من شعوبهم، لأنهم يؤدون لهذه الدول الاستعمارية خدمات أفضل وأرخص من الاستعمار العسكري[25]، فالتدخل العسكري المباشر أضحى يُكبد القوى الإستعمارية خسائر مالية و بشرية فادحة، الأمر الذي جعلها تستعمل أيادي داخلية في حماية مصالحها السياسية والإقتصادية والثقافية ... إلخ، وبالتالي الحصول على مكاسب كثيرة بدون خسائر كبيرة.

## الفرع الثاني
## الأسباب الإقتصادية لظهور الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة

تتعددُ الأسباب الإقتصادية للجوء الدول لطلب خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ومنها اتجاه الدول نحو تقليص الإنفاق العسكري والأمني، وبالتبعية تقليص عدد أفراد القوات النظامية، وكذا غياب التجنيد الإجباري في بعض البلدان، دون إغفال دور البطالة في اتجاه الشباب، في الدول الفقيرة، نحو الإنخراط في هذه الشركات لما تقدمه من مزايا كثيرة و رواتب خيالية. و في ما يلي نتناول هذه الأسباب بايجاز على النحو التالي:

- **اتجاه الدول نحو تقليص الإنفاق العسكري و الأمني**: لقد أدت عملية خصخصة الأمن إلى اتجاه الدول، بما فيها المتقدمة، إلى الإستعانة بخدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتخفيف الأعباء المالية والتنظيمية واللوجيستية للجيوش النظامية، ونتيجة اتجاه العديد من الدول لتقليص عدد أفراد جيشها كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا إلى حدود 60%، وكذا اتجاه الدول الأوروبية إلى خفض عدد أفراد الشرطة.

- **انتشار البطالة في المجتمعات:** تؤدي البطالة والفراغ القاتل وكذا الحاجة الملحة إلى مصدر ثابت للأموال بالكثير من الأفراد، لاسيما قدماء المجندين في الجيوش الوطنية الذين يمتلكون مهارات قتالية مرتفعة وخبرة كبيرة في الميدان العسكري، إلى الإلتحاق بهذا النوع من الشركات، لما فيها من مزايا كبيرة أولها المرتبات العالية جدا، والتي قد تصل في بعض الشركات إلى 2000 دولار يوميا.

- **غياب التجنيد الإجباري في بعض البلدان:** في الدول الغنية التي يعيش سكانها في الرفاهية، يجعل شباب هذه الدول لا يقبلون علي حياة الجندية الخشنة التي فيها خطر الموت محتملا، خاصة وأن معظم تلك الدول لا يوجد فيها تجنيد إجباري مما تعد معه الجندية وظيفة لاكتساب الرزق أي مثله مثل أي عمل مدني.[26]

## الفرع الثالث
## الأسباب العسكرية لظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

تتنوع الأسباب العسكرية للجوء إلى الإستعانة بخدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فمنها ما يتعلق بحالة الفوضى التي تلي النزاعات المسلحة، ومنها ما يتعلق بخوض حربٍ بالوكالة من قبل الدول الأمبريالية ضد دول أخرى، ومنها أيضًا استعداد ضباط الجيش المتقاعدون لمواصلة العمل خارج قطاع المؤسسة العسكرية الرسمية، وفيما يلي نحاول استعراض بعض هذه الأسباب على سبيل المثال لا الحصر على النحو التالي:

- **غياب الأمن الذي يلي انتهاء النزاعات المسلحة**: تلعبُ الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة دورًا كبيرًا في القضاء على الفوضى، وبسط النظام العام والأمن في المناطق التي نهاية الصراع وانتهاء النزاعات المسلحة، لاسيما غير الدولية منها، حيث تعمل وبسرعة على ضبط الأمور وبعث الحياة من جديد لما لها من خبرة في هذا المجال.

لقد عرفت عدة دول تدخل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لاسيما الدول الإفريقية، مثل أنغولا سنة 1992، ناميبيا، بورندي، السنغال ... إلخ[27]، وكما حدث في العراق ابتداء من سنة 2003م تاريخ سقوط العراق وحل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية المختلفة بقرار أمريكي، مما أدى إلى حدوث فوضى رهيبة و أعمال عنف وحشية وذات صبغة طائفية، مما فتح المجال واسعًا للشركات العسكرية والأمنية الخاصة للقيام بأعمالها الوحشية لفرض الأمن والإستقرار.

وبشكل عام ، يتم استخدام الشركات العسكرية الخاصة لملء الثغرات التي لا يمكن أن يتم ملؤها من قبل الدولة [28] الوطنية في حالات الصراعات الداخلية أو النزاعات الدولية.

- **اتجاه الدول إلى خوض "حرب بالوكالة" ضد دول أخرى:** إن لجوء الدول، لاسيما الكبرى منها ، إلى الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة يهدف إلى خوض "حرب بالوكالة" ضد دول أخرى بأقل الأضرار المادية والبشرية ، أين تقوم هذه الشركات بهذه المهمة بسرعة وكفاءة من جهة ، ومن جهة أخرى تنتفي مسؤولية تلك الدول، التي طلبت خدمات تلك الشركات، عن الخروقات والإنتهاكات الجسيمة للقانون الدولي باتفاقياته وأعرافه ، في سبيل صناعة الأمن والسلام.

- **استمرار ولاء ضباط الجيش والشرطة للدولة بعد نهاية الخدمة**: إذ غالبا ما يؤسس هؤلاء هذه الشركات بعد ذهابهم للتقاعد ، بصورة منفردة ، أو بمشاركة كبار رجال الأعمال، وبالتالي، تتم الاستعانة بهذه الشركات، للقيام بهذه المهام في مقابل عائد مادي كبير، يفوق بكثير العائد الذي يحصل عليه الضابط النظامي، وربما هذا ما يساهم في حدوث إشكالية بين العاملين في هذه الشركات ونظرائهم النظاميين، الذين ربما يطالبون، أحياناً ، بمساواتهم بأقرانهم في هذه الشركات [29].

## المطلب الثاني

## الأدوار و المهام الموكلة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

سبق القول أن الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة هي تلك الكيانات التي تُقدم خدمات الأمن المسلح كنشاط تجاري خاص لتحقيق الربح [30]، أي أنها عمل تجاري كباقي النشاطات الأخرى، لأن نية تحقيق الربح يدخل النشاط في دائرة الأعمال التجارية ، لكن بالمقابل فإن نشاط هذه الشركات لا يقتصر على تحقيق الربح المادي فقط، بل تضطلع بمجموعة من الوظائف والأدوار داخل وخارج حدود الدولة التي أنشأتها وصدرت وفقًا لتشريعاتها. و في ما يلي نستعرض بعض هذه الأدوار على سبيل المثال لا الحصر على النحو التالي:

### الفرع الأول

### الدور اللوجيستي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

لا شك أن الاستعانة بمصادر خارجية للوظيفة العسكرية من حيث الأمن والتدريب والدعم اللوجستي هي نتيجة مباشرة لتخفيض القدرات العسكرية [31] للكثير من الدول في الوقت الحالي، حيث أدت عملية خصخصة الأمن والحروب إلى قيام الشركات

العسكرية والأمنية الخاصة إلى الإضطلاع ببعض المهام لتخفيف العبء على الجيوش النظامية للدول، و من بين هذه الأدوار اللوجيستية نذكر ما يلي:

- **التدريب و التكوين:** وهي من بين أهم الأدوار المنوطة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، حيث تقوم هذه الأخيرة بمهمة تكوين الجيوش النظامية للدول، لاسيما حديثة الإستقلال أو تلك التي انهارت جيوشها نتيجة الإحتلال أو إسقاط نظام الحكم فيها. أي أنها أصبحت جزءا في كل مكان من الصراع المسلح الحديث وإعادة البناء والإعمار في مرحلة ما بعد الصراع [32]. كما تعمل هذه الشركات أيضا على تدريب وإعادة رسكلة القوات النظامية للدول التي تطلب خدماتها، ومثال ذلك ما تقوم به شركتا US Vinnell and Booz Allen & Hamilton Inc الأميركيتان، حيث تُدرب الأولى قوات الحرس الوطني السعودي، والقوات العراقية الجديدة بعد الاحتلال الأميركي عام 2003م، وتقوم الثانية بتدريب وتوجيه قادة أركن الحرب، وربما يقتصر التدريب على نمط المحاكاة وألعاب الحروب [33].

- **التموين**: تقوم الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة بالإضطلاع بمهام التموين للجيوش النظامية في مناطق النزاعات المسلحة، أي نقل الأغذية، الأسلحة، الذخيرة ... إلخ، و كل المعدات التي تحتاجها الجيوش في تنفيذ أنشطتها العسكرية.

- **تقديم الإستشارات العسكرية**: تُوفر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لزبائنها، من الدول والحكومات، الإستشارات العسكرية و فنون التكتيك الحربي لقوات الجيش والشرطة في البلدان التي يعملون فيها [34]، لما لها من قدرة هائلة على الإبتكار والتطوير القصير المدى و بأقل تكلفة.

## الفرع الثاني

## الدور الأمني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

تضطلع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إضافة إلى الأدوار اللوجيستية، بمجموعة من الأدوار الأمنية كتوفير الأمن للدول التي تطلب هذه الخدمة، وفرض الإستقرار في الدول التي تعيش فوضى داخلية، وكذا السهر على توفير الحماية لرؤساء الدول والقيادات العليا والشخصيات السياسية في بعض البلدان، و في ما يلي تفصيل هذه الأدوار على النحو التالي:

- **توفير الأمن للدول والمنظمات الدولية**: إن الكثير من الدول والمنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، أصبحت تستعين بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حراسة المنشآت و المرافق التابعة لها، وحماية المقار الدبلوماسية في الخارج.

- **فرض الإستقرار في الدول التي تعيش فوضى داخلية**: تعمل هذه الشركات على توفير الأمن السلبي Security passive، لعملائها من الأشخاص والشركات الخاصة تحديداً، خصوصاً في الأماكن التي تشهد حالة من عدم الاستقرار الداخلي، حيث يجد رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال صعوبة في الاعتماد على قوات الأمن "الشرطة" الرسمية في الدولة، لتوفير الحماية لهم، ومن مثل هذا النوع، شركة فالكون في مصر [35].

- **توفير الحماية للقيادات السياسية و الشخصيات العامة**: أي حماية الشخصيات ورؤساء الدول والحكومات، وكذا القيادات السياسية وكبار رجال الدولة، مثل شركة DynCorp التي كانت تحمي الرئيس الأفغاني السابق، حامد قرضاي، وكبار رجال الحكومة، ومثل شركة بلاك ووتر، وتوفيرها الحماية للحاكم الأميركي المدني السابق للعراق، بول بريمر [36]. وأيضا ما قامت به شركة "غلوبال ريسك أنترناشيونال Global Risk International" من توفير حراسة للمسؤولين الأميركيين في العراق.

## الفرع الثالث
## الدور العسكري للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

تضطلع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إضافة إلى الأدوار اللوجيستية والأمنية، بمجموعة من الأدوار العسكرية أهمها المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية، صناعة السلام في مناطق وبؤر النزاع بتكليف من الأمم المتحدة، صناعة الأمن البحري من خلال الحد من اعتداءات القراصنة، وكذا العمل على حماية المواقع والمنشآت الحيوية في الدول التي تطلب هاته الخدمات، وفي ما يلي تفصيل هذه الأدوار على النحو التالي:

- **المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية**: تشارك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بشكل متزايد في العمليات العسكرية وإنفاذ القانون، حيث شهدت صناعتها النمو المتسارع في السنوات الأخيرة لكن دون إطار قانوني محدد في القانون الدولي [37]، وهو ما يُشبهه الفقه الدولي بنشاط المرتزقة في مناطق النزاعات المسلحة الدولية، أين تقوم بأعمال وحشية وانتهاكات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني. ومثاله الدور الذي قامت به الشركة العسكرية الأمريكية سيئة السمعة "بلاك ووتر **BLACKWATER**" في احتلال العراق و أفغانستان دعما للقوات الأمريكية.

**صناعة السلام**: يضطلع عدد من هذه الشركات المتخصصة، بمهمات لمصلحة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ويشارك في بعض عمليات حفظ السلام الدولي، ونزع الألغام، وحماية موظفي الأمم المتحدة ومقراتهم وتنقلاتهم، وكذلك حماية قوافل

المساعدات الإنسانية في العديد من بؤر النزاع حول العالم، وبخاصة في أفريقيا، من السودان إلى الصومال ونيجيريا ومالي وسيراليون وغيرها [38].

كما تعمل هذه الشركات على المشاركة في عمليات حفظ السلام، حيثُ يُستعان بها إما من قِبل الدول غبر الراغبة في إرسال أفراد عسكريين تابعين لها دعمًا لجهود حفظ السلام، أو من الدول غير القادرة على ذلك [39]، أي عدم القدرة على إرسال جنود الى خارج البلاد، لعدم كفاية عدد قواتها المسلحة أو لمواجتها مشاكل داخلية.

**صناعة الأمن البحري**: يرتبط الأمن البحري عادة بتأمين وسائل المواصلات البحرية، لاسيما البواخر التجارية التي تستخدمُ في نقل السلع و البضائع و المحروقات ... بين مختلف الدول، حيثُ عادة ما تُوكل للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة حماية خطوط المواصلات الدولية و كذا خطوط التجارة البحرية من اعتداءات قراصنة البحر، لاسيما في المناطق التي تشهدُ انتشارا رهيبًا للقراصنة كخليج عدن والمحيط الهندي وكذا سواحل الصومال، حيث يتم الاستيلاء على محتويات البواخر، وأخذ الركاب كرهائن و طلب الفدية من دولهم بعد ذلك.

هذا الأمر جعل الكثير من الدول تستعين بأفراد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتأمين وصول بواخرها التجارية و المدنية إلى مبتغاها، وذلك باصطحاب أفراد من هذه الشركات على ظهر السفن التجارية للتدخل سريعًا في حالة وجود تهديدٍ ما.

- **حماية المواقع و المنشآت الحيوية**: تعمل الكثير من الدول التي تعيش فوضى داخلية وانفلات أمني، مثل العراق، إلى الإستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة لحماية المنشآت والمواقع الحيوية في الدولة مثل مقار الوزارات والرئاسة، الموانئ والمطارات، وكذا المنشآت المتعلقة بالصناعات البترولية و كذا حقول النفط.

## الخاتمة

نخلُص مما تقدم إلى أن الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة هي كيانات قانونية في شكل شركات تجارية تسعى لتحقيق الربح، شأنها في ذلك شأن باقي الشركات ذات الطابع التجاري والإقتصادي، غير أن مجال نشاطها ينحصر في تقديم الخدمات ذات الصلة بالمجال العسكري والأمني كحماية الأشخاص والأعيان، مرافقة الشخصيات العامة وحمايتها، حماية المنشآت والمرافق، احتجاز السجناء واستجوابهم ... إلخ. و فيما يلي يُمكن إبراز بعض النتائج والمقترحات التي توصلنا إليها على النحو التالي:

## النتائج

- الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة هي شركات تجارية هدفها تحقيق الربح ولو على حساب الأرواح البريئة، ذلك أنها تقتات وتستمر من تجارة الحروب والعنف والدمار.
- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يُسيرها القطاع الخاص وليس الدول أو الحكومات، رغم أن إنشاءها يكون وفقًا للتشريعات الوطنية لهذه الدول.
- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تتميز بمجموعة من الخصائص تختلف عن باقي شركات القطاع الخاص، رغم نشوئها بنفس الشروطِ وفي ظل نفس التشريعات، حيثُ تُقدم خدمات متنوعة ذات صلة بالمجالين الأمني و العسكري.
- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كيانات مستقلة في تعاملها، مما يجعلها تعمل بلا ضوابط قانونية ولا ضوابط أخلاقية، لعدم وجود نصوص قانونية تُحدد نشاطها ومجالات عملها.
- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لها دورٌ كبيرٌ في خصخصة الأمن والحروب، وما يترتبُ على ذلك من انعكاسات سلبية على مستقبل العلاقات الدولية، سيما وأنها أصبحت من أهم الفاعلين المؤثرين من غير الدول والمنظمات الدولية، من جهة، والتطفل على الوظائف التقليدية للدول في مجال الأمن و الدفاع من جهة أخرى.

## المقترحات

- ضبط النمو المتسارع للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لاسيما و انها تعمل دون إطارٍ قانوني واضح ومحدد في القانون الدولي، رغم أنها أصبحت اقتصادًا قائمًا بذاته.
- ضرورة وضع تشريعات وطنية صارمة لتحديد النظام القانوني لهذا النوع من الشركات، من الإنشاء والإعتماد والنشاط والمسؤولية القانونية، لاسيما تلك المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- ضرورة التزام كل الدول بوثيقة " مونترو " باعتبارها محاولة جادة لتنظيم عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مجال صناعة الأمن، وترقيتها لأن تُصبح اتفاقية دولية.
- القيام بالتحقيق الجاد في الإنتهاكات التي ترتكبها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، أو تكون طرفًا فيها، مع ضمان المحاكمة الجادة والفعلية للمتورطين في تلك الإنتهاكات والجرائم، وتوقيع الجزاء المناسب في حقهم حماية لحقوق الضحايا، سيما وأن بؤر ومناطق النزاعات المسلحة غالبًا ما تُرتكبُ فيها جرائم مروعة كالجرائم ضد الإنسانية و جرائم الإبادة الجماعية ... إلخ.

**الهوامش**

1 - Michael Cottier, Attribution de mandats aux entreprises de sécurité et militaires privées et régulation de leurs activités, Revue Internationale de la Croix-Rouge, Volume 88, 2006, p 226.

2 - Pascal De Gendt, Les sociétés militaires privées, une nouvelle superpuissance, Service International de Recherche, d'Éducation et d'Action Sociale, Bruxelles, 2013, p 03,04. " … Durant la guerre des Cent Ans (1337-1453) apparaît, dans les États italiens, une première forme très organisée de mercenariat : les Condottieri. Lié à un État via un contrat juridique, un Condottiere reçoit un budget pour recruter et équiper des hommes pour le combat... ".

3- لقاء أبو عجيب، آليات ووسائل حماية العمل الإنساني بين النظرية والتطبيق، إصدارات المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان، جنيف، 2014، ص 44.

4 - Pascal De Gendt, op.cit, p 04. "Un premier essor de ces compagnies privées d'un genre nouveau est dû à la naissance des empires coloniaux, particulièrement celui de Grande-Bretagne. La fameuse Compagnie anglaise des Indes Orientales est fondée en 1601 et reçoit de la part de la reine Elisabeth 1er le monopole du commerce dans l'Océan Indien pour une période de quinze ans puis, huit ans plus tard, pour une durée indéfinie."

5- أحمد علو، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: أذرع طويلة لمهمات مختلفة، مجلة الجيش اللبناني، العدد 369 - آذار 2016، على الرابط التالي:

www.lebarmy.gov.lb/ar/content/-الشركات-العسكرية-والأمنية-الخاصة-أذرع-طويلة-لمهمات-مختلفة

6- لقاء أبو عجيب، مرجع سابق، ص 44.

7 - Projet de convention sur les sociétés militaires et de sécurité privées (SMSP) présenté au Conseil des droits de l'homme par le Groupe de travail sur l'utilisation de mercenaires, article 2, a), rapport du Groupe de travail sur l'utilisation de mercenaires comme moyen de violer les droits de l'homme et d'empêcher l'exercice du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, A/HRC/15/25, p.23. « Une **société commerciale qui fournit contre rémunération des services militaires ou de sécurité** par l'intermédiaire de personnes physiques ou morales ».

8 - Organisation de coopération et de développement économique (OCDE), Manuel de l'OCDE sur la réforme des systèmes de sécurité: soutenir la sécurité et la justice, OCDE, Paris, 2007, p. 227. «… L'ensemble des entreprises commerciales qui fournissent directement et à

titre onéreux des services militaires ou sécuritaires au niveau national ou international ».

9 - Ilyasse RASSOULI, Les Sociétés Militaires Privées, mémoire Master 2, Université de Grenoble, 2013/2014, p16.

" Un organisme civil, privé, impliqué dans le cadre d'opérations militaires dans la fourniture d aide, de conseil et d appui militaire, et offrant des prestations traditionnellement assurées par les forces armées nationales."

10- Ibid. " Des sociétés cherchant le profit et proposant tout l'éventail des services légaux qui étaient auparavant fournis par les armées nationales."

11- Doug Brooks, ''Protecting people: The PMC potential: Comments and suggestions for the UK Green Paper on regulating private military services'', 25 July 2002, pp. 2, 3. " Private security companies are companies that provide defensive armed protection for premises or people, capable of defending against guerrilla forces or serving as personal bodyguards ...".

12- راجع وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة أثناء النزاع المسلح، الصادرة سنة 2008م على الرابط التالي: -https://www.icrc.org/ara/assets/files/other/icrc-004-0996.pdf

13 - Stéphane BUSSARD, La privatisation de l'industrie militaire représente un phénomène mondial, entretien avec Peter W. Singer, Le Temps, 30/04/2004. "ces sociétés peuvent être de taille très variable, de la petite entreprise de quelques dizaines d'employés a la multinationale pouvant déployer des milliers d'hommes et fournir une large gamme de services… ".

14 - Richard BANÉGAS, Le nouveau business mercenaire, Critique internationale, N 01, 1998, p 185. "… des réseaux informels de combattants et de techniciens rapidement mobilisables pour effectuer des missions précises… ".

15- مصطفى السيد أبو الخير، الجوانب القانونية و السياسية للشركات العسكرية الدولية الخاصة، مجلة جامعة إبن رشد، العدد 04، 2011م، هولندا، ص 154.

16- شادي عبدالوهاب، أبعاد تزايد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العالم، مجلة العربي الجديد، 18 أكتوبر 2014، متوفر على الرابط التالي https://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/10/18/-شركات-الأمن-الخاصة-الأسباب-والوظائف-والتداعيات

17- مصطفى السيد أبو الخير، مرجع سابق، ص 154.

18-Maj M.L.E.L. Poirier, LES ENTREPRISES MILITAIRES PRIVÉES, Collège des Forces Canadiennes, Canada, 2016,, p 01.

19- السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 141.

20- المرجع السابق، ص 142.

21 - Thierry Garcia, « Privatisation du mercenariat et droit international », Presses Universitaires de France, Cairn, *Cités* 2005/4, (n°24), p. 119.

22 - Olivier Delas, Marie-Louise Tougas, QUELQUES RÉFLEXIONS ENTOURANT LA PARTICIPATION DE COMPAGNIES MILITAIRES PRIVÉES AUX CONFLITS ARMÉS, Revue québécoise de droit international, 2007, p 54. "… les instruments internationaux traitant des mercenaires sont d'une utilité pratique discutable, particulièrement en ce qui a trait aux CMP et à leurs employés…".

23- السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 145.

24- المرجع السابق.

25- المرجع السابق، ص 131.

26- المرجع السابق، ص 134.

27- Glenn PAYOT, La situation juridique des employés des sociétés militaires privées, mémoire universitaire, Université Lyon II, 2006/2007, p 09.

28 - Maj. M.L.E.L. Poirier, op.cit, p 01.

29- بدر شافعي، شركات الأمن الخاصة ... الأسباب و الوظائف و التداعيات، مقال منشور بتاريخ 2014/10/18، على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/10/18/شركات-الأمن-الخاصة-الأسباب-والوظائف-والتداعيات

30 -P. R. Kalidhass, Determining the Status of Private Military Companies under International Law: A Quest to Solve Accountability Issues in Armed Conflicts, Amsterdam Law Forum, Spring Issue, University AMSTERDAM, 2014, p 04. "… Private Military Companies are those entities who provide armed security services as private business activity for profit… "

31 - Maj. M.L.E.L. Poirierp 01. "…La sous-traitance de la fonction militaire en matière de sécurité, d'entraînement et de support logistique est sans contredit une conséquence directe de la réduction des capacités militaires …".

32 - Benjamin Perrin, promoting compliance if private security and military companies with international humanitarian law, International, Review of the Red Cross, Vol. 88, No.863, September 2006, p 614. "… have become a ubiquitous part of modern armed conflict and post-conflict reconstruction …" .

33- بدر شافعي، مرجع سابق.https://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/10/18

34 - Benjamin Perrin, op.cit. p 613.

35- بدر شافعي، مرجع سابق.https://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/10/18

36- المرجع السابق.

37 -Babou Cisse, La privatisation de la sécurité en Afrique: à la recherche d'une règlementation juridique appropriée. Droit. Université du Droit et de la Santé - Lille II, 2014, p 45. " Les sociétés militaires et de sécurité privées sont de plus en plus impliquées dans des opérations militaires et de maintien de l'ordre. Leur secteur d'activité a connu un accroissement exponentiel ces dernières années sans un encadrement juridique spécifique. En effet, en droit international, les règles étaient conçues pour réguler uniquement le mercenariat...".

38- أحمد علو، مرجع سابق.

www.lebarmy.gov.lb/ar/content/ -الشركات-العسكرية-والأمنية-الخاصة-أذرع-طويلة-لمهمات-مختلفة

39- راجع تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان و إعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، A/67/340، الصادر بتاريخ 2012/08/30م، ص 14.